جدول رقم (1)

موقف الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

نوع المصرف	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	نسبة الاستجابة
تجاري حكومي	2	2	%100
متخصص حكومي	4	4	%100
تجاري مشترك	17	15	%88
فروع لمصارف أجنبية	3	3	%100
المجمـوع	26	24	%92

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

جدول رقم (2)

المعايير المحاسبية المطبقة بالمصارف العاملة في السودان قبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية

بيان	المجموع	النسبة المئوية
الدولية	10	%42
البريطانية	6	%25
السودانية	5	%21
أخرى	3	%12
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (2) اختلاف نوعية المعايير التي كانت تقوم بتطبيقها المصارف العاملة في السودان قبل إلزامها بتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي في عام 1998م .
واختيار المصرف للمعيار المناسب كان يتم وفق توجيهات الإدارة والمراجعين الخارجيين .

ومن خلال الجدول تشكل المصارف التي كانت تطبق المعايير الدولية نسبة 42% ، تليها المصارف التي كانت تطبق المعايير البريطانية بنسبة 25% ، ثم المصارف التي تطبق المعايير السودانية بنسبة 21% ، ثم المعايير الأخرى بنسبة 12% .

وباستفسار الباحث لبعض مراجعي المصارف التي كانت تطبق المعايير الأخرى عن مدلول هذه المعايير والتي تشير نسبتها إلى 12%أفادوا بأنها لا تشير لمعيار محدد و إنما تمثل عرفاً عاماً جرى بعرض البيانات المالية للتقارير المالية للمصارف بطريقة معينة دون اتباع معيار محدد.

ويرى الباحث إن الاختلاف والتباين في تطبيق المصارف العاملة في السودان للمعايير أدى إلى اختلاف طرق عرض التقارير المالية وتباين طرق إفصاحها مما أدى لصعوبة إجراء المقارنات بين المصارف العاملة في السودان من قبل مستخدمي هذه التقارير وبالتالي صعوبة تقييم أداء هذه المصارف واتخاذ القرارات .

جدول رقم (3)

مدى حاجة المصارف الإسلامية لمعايير خاصة بها

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	20	%83
لا	4	%17
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (3) إن نسبة 83% من إجابات المبحوثين أيدت حاجة المصارف الإسلامية لمعايير محاسبية إسلامية خاصة بها في مقابل إجابات المبحوثين البالغة نسبتها 17% والتي رأت عدم حاجة المصارف الإسلامية لمعايير خاصة بها .

ويرى الباحث أهمية وجود معايير محاسبية خاصة بالمصارف الإسلامية وذلك لاختلاف وظائفالمصارف الإسلامية في جوهر معاملاتها اختلافاً جذرياً عن معاملات المصارف التقليدية مما يتطلب وجود معايير محاسبية خاصة بها تنسجم وطبيعة نشاط المصارف الإسلامية .

جدول رقم (4)

مدى التزام المصارف العاملة بالسودان بمعيار العرض والإفصاح العام الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
درجة عالية جداً	7	%29
درجة عالية	16	%67
غير متأكد	1	%4
درجة ضعيفة جداً	0	0
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (4) والذي يوضح مدى التزام المصارف العاملة في السودان بتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي وذلك من خلال إجابات المبحوثين والتي كانت على التوالي :

67% يرون أن التزام مصرفهم يمثل درجة عالية

29% أفادوا بأن التزام مصرفهم يمثل درجة عالية جداً

4% يرون عدم تأكدهم من درجة التزام مصرفهم .

ويرى الباحث ومن خلال مدلولات هذه الإجابات إن درجة التزام المصارف العاملة في السودان عالية مما يؤكد على قابلية هذه المصارف نحو التطبيق الكامل للمعيار ، خاصة بعد وجود الإلزام القانوني من بنك السودان بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية ، كما يرى الباحث أهمية متابعة بنك السودان للمصارف لرفع مستويات تطبيق المعيار ..

جدول رقم (5)

الصعوبات التي تقابل معدي التقارير المالية وفقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
عدم شمولية المعيار	2	%8
عدم وجود تفسيرات للمعيار	2	%8
عدم ملائمة النظام المحاسبي	1	%4
عدم التدريب	9	%38
عدم رغبة المراجعين الخارجيين	2	%8
اكثر من صعوبة	6	%25
أخرى	2	%8
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يوضح الجدول رقم (5) الصعوبات التيتقابل معدي التقارير المالية وفقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي .

يمثل عدم التدريب على تطبيق المعيار نسبة 38% كأكبر تمثيل لصعوبات التطبيق وذلك بناءاً على إجابات المبحوثين ، كما بلغت إجابات المبحوثين التي تشير إلى اكثر من صعوبة بالإضافة إلى الصعوبات الأخرى بنسبة 33% (25% + 8%) وتتركز تفاصيل هذه الصعوبات ماورد في تحليل الدراسة الميدانية في عدم ملائمة البيئة والثقافة المصرفية السودانية للمعايير المحاسبية

الإسلامية بالإضافة لعدم إدراك ووعي معدي التقارير المالية لمفاهيم المعايير المحاسبية الإسلامية ، كما تعزي 20% من الإجابات لصعوبات تتعلق بعدم شمولية المعيار الإسلامي ، وعدم وجود تفسيرات للمعيار بالإضافة لعدم ملائمة النظام المحاسبي للمصارف السودانية ، واخيراً تشكل عدم رغبة المراجعين الخارجيين للمصارف السودانية في تطبيق المعيار بنسبة 8% من إجابات المبحوثين .

ويرى الباحث لتفادي هذه الصعوبات أهمية التدريب المستمر على تطبيق المعيار وكذلك أهمية تواصل الهيئة المصدرة للمعيار مع المصارف وبنك السودان والمراجعين الخارجيين للمصارف لمواصلة الشرح الوافي للمعيار وتفسيراته ، وكذلك لوضع نظام محاسبي نموذجي ، واخيراً أهمية زيادة وعي وفهم وتدريب المراجعين الخارجيين على أهمية تطبيق المعيار ..

جدول رقم (6)

مدى كفاية بيانات التقارير المالية طبقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي لتلبية احتياجات كافة المستخدمين

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	21	%88
لا	3	%12
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (6) إن نسبة 88% من إجابات المبحوثين تؤكد على كفاية بيانات التقارير المالية طبقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي ، بينما نسبة 12% من الإجابات ترى خلاف ذلك وعززت إجابتها بالدراسة الميدانية بالآتي :-

- عدم وجود تفسير كاف لبعض بيانات المعيار
- عدم شمولية المعيار لكافة المشاكل المحاسبية
- عدم مراعاة المعيار لبيانات التقارير المالية الخاصة بالمصارف المتخصصة كالبنك العقاري ، والبنك الزراعي)

ويرى الباحث :إن بيانات التقارير المالية طبقاً لهذا المعيار كافية وتلبي الاحتياجات المشتركة لفئات المستخدمين ، وتساعد هؤلاء المستخدمين في تقويم كفاءة اداء المصارف من حيث كفاءة استخدام مواردها ، وقدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية لكافة متعامليها ، وكذلك تحديد مدى قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها ، بالإضافة لقدرةهذه المصارف على تحقيق الأرباح وفقاً لاحكام الشريعة الإسلامية لمستثمريها ومساهميها .

وكذلك يرى الباحث إن المعيار الإسلامي اعد وفقاً لإطار فكري محاسبي عام ، وقد اخذ هذا المعيار في الاعتبار اختلاف أنواع المصارف وبغض النظر عن أشكالها القانونية مع إشارته إلى أن متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل في إطارها إذا كانت مخالفة لبعض ما جاء في المعيار يجب الإفصاح عن متطلبات المعيار و أثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية .

ويرى الباحث أيضاً إن من خلال أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يتم اختيار المعالجات المحاسبية الملائمة للعمليات والأحداث مما يحقق شمولية المعيار الإسلامي لحل كافة المشاكل المحاسبية .

جدول رقم (7)

درجة أهمية البيانات والمعلومات المالية للتقارير المالية الختامية للمصارف العاملة بالسودان بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
مهمة جداً	22	%92
أهمية متوسطة	2	%8
ذات أهمية قليلة	0	0
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يشير الجدول رقم (7) إلى أن 92% من إجابات المبحوثين أكدت علي درجة أهمية البيانات والمعلومات المالية للتقارير المالية الختامية للمصرف بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي ، في مقابل 8% من إجابات المبحوثين أشارت إلى درجة أهمية متوسطة .

ويرى الباحث أن البيانات والمعلومات المالية للتقارير المالية الختامية للمصارف إذا أعدت وفقاً لما جاء بمعيار العرض والإفصاح الإسلامي تكون ذات درجة كبيرة من الأهمية لمستخدمي التقارير المالية لان المعيار الإسلامي يكفل متطلبات للعرض والإفصاح لتحقيق احتياجاتهم .

جدول رقم (8)

مدى مساعدة النظام المحاسبي النموذجي الموحد

للمصارف الإسلامية لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
مساعدة كبيرة	22	%92
مساعدة محدودة	2	%8
لا يؤدي للمساعدة	0	0
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (8) ومن خلال إجابات 92% من المبحوثين أن تصميم نظام محاسبي موحد نموذجي للمصارف الإسلامية سيساعد مساعدة فعالة على التطبيق الكامل لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي ، وفي مقابل ذلك أشارت نسبة 8% من إجابات المبحوثين إلى مساعدة محدودة .

ويرى الباحث أن الهيئة المصدرة لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي قادرة على تصميم هذا النظام المحاسبي المطلوب وبالتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة ليساعد هذا النظام المحاسبي على حل كافة مشاكل التطبيق ويوحد المعالجات المحاسبية للعمليات والأحداث المالية .

جدول رقم (9)

هل أجريت مقارنة بين التقارير المالية للمصارف العاملة في السودان للأعوام السابقة واللاحقة لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	12	%50
لا	12	%50
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يشير الجدول رقم (9) إلى أن 50% من المبحوثين أجرت مقارنة بين التقارير المالية للمصارف العاملة في السودان للأعوام السابقة واللاحقة لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي ، وأشارت هذه الفئة رداً علي استفسار الاستبيان عن مزايا التقارير المالية للمصارف السودانية بعد تطبيق المعيار الإسلامي من خلال الآتي :

- التقارير المالية للمصارف بعد تطبيق المعيار أصبحت بها درجة كبيرة من الإفصاح والشفافية ، وتتيح طريقة عرض هذه التقارير معلومات كافية لمستخدميها مما يساعد علي سهولة المقارنة واتخاذ القرارات .
- تظهر دور المصرف الاجتماعي من خلال اهتمامها بمحاسبة المسئولية الاجتماعية ، وأهمية الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة .
- تبرز متطلبات النظام المحاسبي المصرفي الإسلامي .
- الاهتمام بالنواحي الشرعية .
- تراعي التطبيق العلمي للمعالجات المحاسبية المرتبطة بصيغ الاستثمار الإسلامي المختلفة .

جدول رقم (10)

مدى الموافقة على الإفصاح عن القوائم المالية

والسياسات المحاسبية للمصارف العاملة بالسودان لفئات المستخدمين أدناه

بيان	موافق بشدة	النسبة المئوية *	موافق	النسبة المئوية *	محايد	النسبة المئوية *	غير موافق	النسبة المئوية
أصحاب حقوق الملكية	22	%92	1	%4	1	%4	0	0
أصحاب حسابات الاستثمار	19	%79	3	%13	2	%8	0	0
أصحاب الحسابات الجارية والادخارية	14	%58	6	%25	1	%4	3	%13
سوق الخرطوم للأوراق المالية	16	**%67**	**4**	**%17**	**3**	%13	1	%4

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

* النسبة المئوية = إجابة المبحوث × 100%

عدد استمارات المبحوثين المستلمة

يتضح من الجدول رقم (10) تفاوت موافقة المبحوثين على إفصاح القوائم المالية والسياسات المحاسبية للمستخدمين الأساسيين للقوائم المالية .

فنسبة 92% توافق بشدة علي الإفصاح المطلوب لاصحاب حقوق الملكية في مقابل نسبة 79% ، 58% ، 67% لاصحاب حسابات الاستثمار ، ولاصحاب الحسابات الجارية والادخارية ، ولسوق الخرطوم للأوراق المالية على التوالي ...

ويرى الباحث ومن خلال تفاوت الإجابات إن متوسط نسبة إجابات الموافقين بشدة والموافقين على الإفصاح للمستخدمين الأساسيين تمثل 88% وهي نسبة تؤكد أهمية الإفصاح لهؤلاء المستخدمين لاتخاذ القرارات ، لان الإفصاح المطلوب لاصحاب حقوق الملكية يمثل أهمية قصوى لهم لمعرفة مؤشرات أداء المصرف ومدى كفاءة إدارته وتطور أرباحه ، كما أن هناك أهمية قصوى أيضا لاصحاب حسابات الاستثمار لتحديد مؤشرات أرباح ودائعه وتطور هذه الأرباح ومقارنتها بأرباح ودائع المصارف الأخرى .

كما يرى الباحث أهمية قصوى للإفصاح لسوق الخرطوم للأوراق المالية لما يترتب عليه من تأثير إيجابي علي أسعار اسهم المصرف ، وفي مقابل ذلك لا توجد أهمية للإفصاح لاصحاب

الحسابات الجارية والادخارية فعلاقتهم مع المصرف مبنية فقط على تقديم خدمة مصرفية متميزة لهم ولا يهتمون كثيراً بإفصاح القوائم المالية للمصارف .

جدول رقم (11)

كيفية طريقة عرض بيانات ومعلومات التقارير المالية

للمصرف بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
مختصرة وميسرة	4	%16
مختصرة وميسرة وكافية	16	%68
بها تفاصيل كثيرة	4	%16
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يوضح الجدول رقم (11) إن طريقة عرض بيانات ومعلومات التقارير المالية للمصرف بعد تطبيق المعيار الإسلامي مختصرة وميسرة وكافية من خلال إجابات المبحوثين التي بلغت نسبتها 68% ، ومختصرة وميسرة بنسبة إجابات بلغت 16% ، بينما ترى 16% من فئة المبحوثين إن طريقة العرض بها تفاصيل كثيرة .

ويرى الباحث إن طريقة عرض البيانات ومعلومات التقارير المالية بعد تطبيق المعيار الإسلامي مختصرة وكافية وتتيح استيعاب وفهم كاف لمستخدمي التقارير المالية وفقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي وتوفر معلومات مفيدة تمكن من اتخاذ القرارات .

جدول رقم (12)

صعوبات تكييف النظام المحاسبي للمصرف

بما يوافق متطلبات معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
صعوبات كبيرة	4	%17
صعوبات محدودة	8	%33
لا توجد صعوبات	12	%50
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (12) إن 50% من فئة المبحوثين ترى عدم وجود صعوبات لتكييف النظام المحاسبي للمصرف وفقاً لمتطلبات معيار العرض والإفصاح الإسلامي ، بينما يرى 33% من المبحوثين وجود صعوبات محدودة ، واخيراً 17% من المبحوثين يرون وجود صعوبات كبيرة .

ويرى الباحث أهمية وجود النظام المحاسبي النموذجي الموحد للمصارف الإسلامية وفقاً لمتطلبات معيار العرض والإفصاح الإسلامي لمعالجة مشاكل التطبيق ولتوحيد المعالجات المحاسبية.

جدول رقم (13)

مدى تعبير نتائج التقارير المالية للمصرف

بصدق عن واقع الممارسة المحاسبية بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	23	%96
لا	1	%4
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يشير الجدول رقم (13) إلى أن 96% من إجابات المبحوثين تؤيد انه بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي أصبحت نتائج التقارير المالية لمصرفها تعبر بصدق عن واقع الممارسة المحاسبية ، بينما ترى 4% فقط من الإجابات عكس ذلك .

ويرى الباحث أهمية أن تعبر نتائج التقارير المالية بصدق عن واقع الممارسة المحاسبية وذلك للعمليات والأحداث والوقائع المالية مع الموضوعية والحيادية وسلامة القياس المحاسبي ، مما يؤيد ثقة مستخدمي التقارير المالية لاستفادتهم من المعلومات المفيدة التي تعبر بصدق عن الممارسة المحاسبية .

جدول رقم (14)

مدى توقيت نشر التقارير المالية الختامية

للمصارف العاملة بالسودان بفترة بعد قفل الحسابات الختامية

بيان	المجموع	النسبة المئوية
شهر	2	%8
شهران	5	%21
ثلاثة اشهر	12	%50
اكثر	5	%21
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يوضح الجدول رقم (14) توقيت نشر التقارير المالية للمصارف السودانية بفترة بعد قفل الحسابات الختامية .

أفادت نسبة 50% من إجابات المبحوثين إن نشر التقارير المالية الختامية لمصارفهم يتم بعد ثلاثة اشهر من قفل الحسابات الختامية ، و أفاد 21% من المبحوثين إن النشر يتم بعد اكثر من ثلاثة اشهر ، و 21% ، 8% يتم النشر بعد شهرين ، شهر ، على التوالي .

ويرى الباحث ومن خلال مدلولات الإجابات المذكورة تأخر نشر التقارير المالية للمصارف العاملة في السودان بعد قفل الحسابات الختامية مما يفقد معلوماتها خاصية الملائمة وذلك لتقديمها للمستخدمين بعد فترة طويلة من وقوع الأحداث المالية ويفقد قيمتها ويؤثر على

قراراتهم الخاصة بتكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الحاضرة والمستقبلية أو تأكيد وتصحيح التوقعات السابقة .

جدول رقم (15)

هل تعتقد إن المراجعين الخارجين للمصارف العاملة بالسودان

يقومون بدورهم من اجل تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي بصورة صحيحة

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	15	%63
لا	9	%37
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (15)ووفقاً لإجابات المبحوثين إن 63% منهم يعتقدون إن المراجعين الخارجيينيلعبون أدواراً كبيرة في تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي بصورة صحيحة ، بينما لا يرى 37% من المبحوثين ذلك .

ويرى الباحث أهمية دور المراجع الخارجي للمصارف في تطبيق المعيار باعتبارهم طرفاً محايداً بين إدارة البنك والمساهمين ومستخدمي التقارير المالية وذلك لتوفير المعلومات المالية السليمة والموثوق بها لمستخدميها .

ولتحقيق الأدوار المطلوبة من المراجعين لا بد من تدريبهم ورفع مهاراتهم مع زيادة وعيهم وإدراكهم بأهمية تطبيق متطلبات المعيار بكفاءة .

جدول رقم (16)

هل تتيح درجات العرض والإفصاح للتقارير المالية

للمصارف العاملة في السودان المقارنة بسهولة ويسر ؟

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	21	%88
لا	3	%12

المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (16) إن 88% من إجابات المبحوثين أفادت بان درجات العرض والإفصاح للتقارير المالية للمصارف السودانية تتيح المقارنة بينهما بسهولة ويسر ، بينما لا يرى 12% من المبحوثين ذلك .

ويرى الباحث أهمية أن تكون درجات العرض والإفصاح للتقارير المالية للمصارف وافية وذات شفافية ومصداقية وتعبر عن واقع الممارسة المحاسبية لتمكين مستخدمي التقارير المالية من تقويم كفاءة أداء المصارف تلبية لاحتياجاتهم لاتخاذ القرارات عند المقارنة بين المصارف المختلفة .

جدول رقم (17)

هل نجح معيار العرض والإفصاح الإسلامي في معالجة مشاكل التطبيقات والمعالجات المحاسبية التي كانت قبل تطبيقه

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	18	%75
لا	6	%25
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

من خلال الجدول رقم (17) يتضح إن 75% من إجابات المبحوثين تشير إلى أن معيار العرض والإفصاح الإسلامي نجح في معالجات مشاكل التطبيقات والمعالجات المحاسبية للتقارير المالية بالمصارف التي كانت سائدة ، بينما يرى 25% عكس ذلك .

ويرى الباحث إن المعيار المشار إليه قد نجح في معالجة مشاكل التطبيقات والمعالجات المحاسبية من خلال :

- تحديد وتوحيد المعالجات المحاسبية لكافة العمليات والأحداث المالية بما يتوافق وطبيعة وخاصية المصارف الإسلامية .
- تحديد أهداف ومتطلبات النظام المحاسبي المصرفي الإسلامي .
- التركيز على متطلبات عرض وإفصاح تتماشى ومتطلبات مستخدمي التقارير المالية بالمصارف .

- تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة بالمصرف الإسلامي .
- وضع حدود للتقدير الشخصي لمعدي التقارير المالية للمصارف مع تنظيم طريقة للوصول إليه .

جدول رقم (18)

هل تعتقد أن تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

يتناسب وطبيعة وخصائص المصارف العاملة في السودان

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	19	%79
لا	5	%21
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (18) إن 79% من إجابات المبحوثين أكدت تناسب تطبيق المعيار الإسلامي مع طبيعة وخصائص مصرفها بينما يرى 21% من المبحوثين خلاف ذلك .

ويرى الباحث إن المعيار الإسلامي من خلال إطاره الفكري المحاسبي يتناسب وطبيعة وخصائص المصارف العاملة في السودان .

جدول رقم (19)

هل يتم الإفصاح عن البنود الأساسية التالية

بالتقارير المالية الختامية المنشورة للمصارف العاملة في السودان

بيان	نعم	النسبة المئوية *	لا	النسبة المئوية *
الكسب أو الصرف المخالف للشريعة	18	%75	6	%25
تركيز مخاطر موجودات المصرف	9	%38	15	%63
توزيع الموجودات	10	%42	14	%58

الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد المركز المالي	7	%29	17	%71
تغير السياسات المحاسبية للمصرف	8	%33	16	%67
القيود الإشرافية الاستثنائية	20	%83	4	%17
العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة	11	%46	13	%54

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

* النسبة المئوية = إجابة المبحوثين × 100%

عدد استمارات المبحوثين المستلمة (24)

توضح النسب الواردة في الجدول رقم (19) إجابات المبحوثين على مدى الإفصاح عن البنود الأسلسية المذكورة ببيان الجدول أعلاه وفقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي وذلك بالتقارير المالية الختامية المنشورة للمصارف السودانية .

وبالنظر لمدلولات الأرقام يتضح ضعف الالتزام بالإفصاح عن بنود الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد المركز المالي إذ تبلغ إجابة الإفصاح عنها 29% ، وتغير السياسات المحاسبية للمصرف ونسبة الإفصاح عنها 33% ، و 38% ، 42% ، 46% ، 75% لكل من بنود تركيز مخاطر موجودات المصرف ، وتوزيع موجودات المصرف ، والعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة ، والكسب أو الصرف المخالف للشريعة علي التوالي ..

ويرى الباحثومن خلال الممارسة العملية وخلافاً لإجابات المبحوثين إن المصارف العاملة في السودان ومنذ تطبيق المعيار الإسلامي لا تفصح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يتبين من تقاريرها الختامية للفترة 1998 – 2001 ، كما لا تفصح عن القيود الإشرافية التي يفرضها بنك السودان ومدى تأثير ذلك علي نشاط المصرف .

كما يلاحظ الباحث إن بعض المصارف السودانية والتي تفصح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة لا تفصح عنها طبقاً للمعيار من نواحي إظهار مبالغ الكسب أو الصرف وبيان التصرف في هذه المبالغ ...

جدول رقم (20)

دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف

والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
إصدار المعيار وتسويقه	5	%21
التدريب	8	%33
حل صعوبات التطبيق	1	%4
متابعة تطبيق المعيار	0	%0
اكثر من دور	10	%42
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (20) أن 42% من المبحوثين يرون أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين تقوم بأكثر من دور لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي ، بينما يرى 33% من المبحوثين أن الهيئة أسهمت في التدريب علي تطبيق المعيار ، ويرى 21% من المبحوثين أن الهيئة قامت فقط بإصدار المعيار وتسويقه ، بينما يرى 4% فقط من المبحوثين أن الهيئة المذكورة ساهمت في حل صعوبات التطبيق .

ويرى الباحث أهمية الدور المستمر لهيئة المحاسبة والمراجعة في تطبيق المعيار الإسلامي وذلك من خلال التطوير المستمر للمعيار ، ومعالجتها لمشاكل التطبيق ، وتلبية للاحتياجات المستمرة للمستخدمين ، وتطويراً للمعالجات المحاسبية المطلوبة .

جدول رقم (21)

مدى مساعدة معيار العرض والإفصاح الإسلامي

علي تحسن نوعية المعلومات وكفاءة أداء المصرف

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	21	%88
لا	3	%12
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (21) إن 88% من إجابات المبحوثين تفيد بأن معيار العرض والإفصاح الإسلامي يساعد علي تحسن نوعية المعلومات المالية وتؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصرف ، وفي المقابل يرى 12% من المبحوثين خلاف ذلك .

ويرى الباحث إن المعيار الإسلامي ومن خلال تحديده لطرق العرض والأفصاح مع التركيز علي مبادئ الشفافية والإفصاح الكامل ، وأهمية إظهار المعلومات المالية المفيدة بالتقارير المالية للمصرف ، يؤدي إلى تحسن نوعية المعلومات المالية وتحقيق قدرة مستخدمي هذه المعلومات علي تحديد كفاءة أداء المصرف .

جدول رقم (22)

مدى مساعدة بيانات التقارير المالية للمصرف

على تقويم الأداء بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	22	%92
لا	2	%8
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (22) إن 92% من إجابات المبحوثين ترى إن معيار العرض والإفصاح الإسلامي يساعد على تقويم الأداء للمصرف في مقابل 8% من الإجابات التي ترى عدم المساعدة .

ويرى الباحث إن التطبيق السليم للمعيار يرفع من كفاءة الأداء للمصرف من خلال تنظيم الممارسات المحاسبية وعدم خضوع السياسات المحاسبية الموضوعة للمصرف للأهواء الشخصية ، ويعمل علي حماية كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف من خلال المعلومات المالية والمتاحة لهم عبر طرق العرض والإفصاح .

جدول رقم (23)

هل يقوم المصرف بتطبيق سياسة التنضيض الحكمي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	5	%21
لا	19	%79
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (23) ومن خلال إجابات المبحوثين إن 79% من هذه الإجابات أفادت بعدم قيام مصارفها بتطبيق سياسة التنضيض الحكمي بينما إفادات 21% من الإجابات بقيام مصارفها بتطبيق هذه السياسة .

ويرى الباحث أن هذه السياسة والتي يتم تطبيقها بالمصارف اختيارياً تعني إعادة تقدير أو تقييم لموجودات المصرف خاصة الاستثمارات ويتطلب اختيار تطبيقها الالتزام بما جاء بموجهات بيان المحاسبة المالية رقم (2) الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والخاص بمفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

جدول رقم (24)

مدى تأثير سياسة التنضيض الحكمي في زيادة كفاءة المصرف

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	2	%8
لا	2	%8
ممتنع	20	%84
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (24) إن نسبة 84% من المبحوثين امتنعت عن الإجابة حول مدى تأثير سياسة التنضيض الحكمي في زيادة كفاءة أداء المصرف ، وبلغت نسبة الإجابات التي تؤيد تأثير السياسة المشار إليها 8% ، أما 8% من المبحوثين ترى عدم تأثير هذه السياسة في زيادة كفاءة المصرف .

يرى الباحث إن هذه السياسة تؤثر إيجابياً في رفع كفاءة المصارف عن طريق توفير مزيد من المعلومات التي تعكس القيم الجارية لموجودات المصرف من خلال قوائم إضافية تكون بجانب قوائم التكلفة التاريخية . وهذه المعالجة تظهر موقف المصرف الحقيقي مما يزيد الثقة به وبالتالي زيادة كفاءته .